الأمم المتحدة

E/AC.51/2018/L.4/Add.10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2018
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثامنة والخمسون
٤-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد بنجامين **سيبيرنز** (ألمانيا)

إضافة

المسائل البرنامجية: أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(البند ٣ (أ))

تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/73/77).

٢ - وعرض ممثل الأمين العام التقرير وقاما، مع ممثلين آخرين، بالرد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣ - أثنت الوفود على الأمانة العامة لما بذلته من جهود لتجميع التقرير، الذي يقدم تحليلا لتحقيق ٣٣ ٩٥٤ ناتجا من النواتج المقررة والنواتج الإضافية في إطار ٣٦ بابا من أبواب الميزانية البرنامجية. وأعربت الوفود عن تقديرها لشمولية وفائدة التقرير، المقدَّم وفقا للبند ٦,١ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط

020718 020718 18-10700 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، والذي يقدم لمحة ثاقبة عن التقدم المحرز صوب تحقيق أولويات الدول الأعضاء. وجرى التأكيد على أن المعلومات الواردة في التقرير تستند إلى النتائج وتركز على النواتج في آن معاً، وتشمل التحديات التي واجهتها الأمانة العامة. كما حظي التقرير بالاعتراف بكونه أداةً مفيدة لضمان المساءلة.

٤ - وأثيرت شواغل بشأن المعدل العام لتحقيق النواتج المقررة الذي بلغ ٩٣ في المائة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أي ما يمثّل انخفاضا بنسبة ١ في المائة مقارنةً بفترة السنتين السابقة. وطلب وفد إيضاحا بشأن تأثير هذا التخفيض على جميع الهيئات. وطُرحت أسئلة بشأن انخفاض معدلات تحقيق إدارات ومكاتب محددة للنواتج، وبالأخص مكتب خدمات الدعم المركزية، حيث لوحظ أن عددا من النواتج المقررة قد أُنهيت. وأعرب وفد عن القلق بشأن البيانات المقدَّمة عن إنهاء الأنشطة، والتي تفيد بأن ٥٧ في المائة من الحالات ترتبط بالولايات التشريعية، فيما تُعزى نسبة ٤٠ في المائة إلى أسباب برنامجية، و ٣ في المائة فقط إلى نقص التمويل من موارد خارجة عن الميزانية، وأقل من واحد في المائة إلى الشواغر في الأمانة العامة، وذكر أن أحد الأولويات الرئيسية للمنظمة في مجال تخطيط البرامج يرتبط بصقل عمل الهيئات التشريعية التابعة للأمانة العامة. وأشار وفد على وجه الخصوص إلى أن وجود أبواب من الميزانية يقلّ فيها معدل التنفيذ عن ٩٠ في المائة، بما في ذلك الباب دال-٢٩، مكتب خدمات الدعم المركزية، حيث يبلغ هذا المعدل ٦٢ في المائة. وخلُص وفد إلى أن التعليل المقدم لنقل العمل إلى باب آخر من أبواب الميزانية هو أمر لا يمكن قبوله.

٥ - وتساءل وفد عن الكيفية التي أعطت بها الأمانة العامة الأولوية لأنشطتها المرتبطة بتنفيذ أكثر من ٠٠٠ ٣٠ ناتج، وبالأخص الأنشطة التي تستهلها وفقا ما تراه في تقديرها. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن أثر تحقيق نواتج محددة مثل الكتيبات والمنشورات، وعن أنواع النواتج التي تحققت في إطار التعاون التقني، إضافةً إلى معلومات عن كيفية قياس الأمانة العامة لهذا الأثر.

٦ - وفيما يتعلق بالفقرة ١٢، المتعلقة بالشؤون السياسية، تساءل وفد، في معرض إشارته إلى الأنشطة المشمولة بالبرامج الأربعة، أي الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، ونزع السلاح، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، عن دواعي حذف معلومات عن أنشطة البعثات السياسية الخاصة وقد أُدرجت في تقارير سابقة.

٧ - وفي معرض الإشارة إلى الفقرة ٩٨ من التقرير، المتعلقة بالبيان النهائي بشأن تحقيق النواتج واستخدام الموارد، أعربت عدة وفود عن شواغل بشأن التمويل من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية، مشيرةً إلى أن النواتج في جميع الفئات تحققت باستخدام ما مجموعه ٠٦١ ١٥٢ شهر عمل، مُوِّل ما نسبته ٦٢ في المائة منها من الميزانية العادية و ٣٨ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية، كما كان الحال في فترة السنتين السابقة، وهو اتجاه ليس جديرا بالترحيب. وجرى التشديد على أن تزايد الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية يشكّل مخاطرة بمبدأ تعددية الأطراف، وأن له ثمنا لكونه يعيق إجراء تقييم محايد لعمل المنظمة. وأشار وفد إلى أن مكتب مكافحة الإرهاب، الذي أنشئ عملاً بقرار للجمعية العامة، لم يحقق حتى الآن مستوى مفيدا من التمويل في إطار الميزانية العادية ذلك أن عدد وظائفه الممولة من موارد خارجة عن الميزانية يتجاوز عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية. وتساءل الوفد أيضا عن الكيفية التي يمكن بها تقييم عمل أي إدارة حين يُنجز معظمه باستخدام موارد خارجة عن الميزانية. وأُعرب أيضا عن القلق من الاتجاه نحو الاعتماد الكبير على الخبراء الاستشاريين، الذي يمثل نسبة ٢٨ في

المائة من أشـــهر العمل التي تُموَّل من موارد خارجة عن الميزانية، وطُلب تقديم إيضـــاحات لدواعي ذلك النهج. وأشـــار وفد إلى أن الجهات المانحة التي تقدم الموارد الخارجة عن الميزانية هي الجهات نفســـها التي ما زالت تقترح خفض الأنصبة المقررة.

٨ - وفيما يتعلق بالمعلومات عن حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشـــأن مســـائل الإدارة والميزانية الواردة في مرفق التقرير، طُرحت أسئلة عن الجهة التي حددت هذه الحالة، وبالأخص ما إذا كانت الإدارة الرائدة تصدّق على هذا التحديد أم أن هيئة مستقلة أبدت رأيها في هذا الصدد.

٩ - ولاحظ وفد مع التقدير مســـتوى النواتج التي تحققت في إطار الباب ٢، إدارة شـــؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وأعرب عن القلق بشـأن التحديات التي تواجهها هذه الإدارة بسـبب ما تتعرض له من ضـغوط نتيجةً للتداخل بين دورات اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية ودورات اللجنة الخامسـة. وشـدد الوفد، في معرض إعرابه عن مزيد من القلق إزاء زيادة عبء العمل الذي ستواجهه الإدارة بسـبب تحويل دورة الميزانية إلى دورة سنوية، على ضـرورة توسيع نطاق الدعم المقدَّم إلى الإدارة وذلك بضـمان أن تكون الموارد الكافية متاحة لها لتُبقي على سير عملية الميزنة بسلاسة وفي حينها.

١٠ - وأثنى وفد على الأمانة العامة لما بذلته من جهود لتقليص العدد الإجمالي للصـــفحات المطبوعة خلال الســـنوات القليلة الماضـــية وما نجم عن هذه الجهود من المكاســـب في الكفاءة. ولوحظ أن عدد الصـــفحات المطبوعة في نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا قد تراجع إلى حد كبير، حيث انخفض من ٧٢٦ مليون صـــفحة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٨ مليون صـــفحة في عام ٢٠١٧، وأن الأمانة العامة مدعوةٌ، في هذا الصدد، إلى إجراء تخفيضات أخرى لكي تقلّص من بصمتها البيئية.

١١ - وبالإشارة إلى المعلومات الواردة في الفقرة ٢١ من التقرير والتي تفيد أن مكتب الشـؤون القانونية دافع عن امتيازات الأمم المتحدة وحصـــاناتها وأصـــولها وموظفيها في جميع أنحاء العالم وأن المطالبات التي قُدِّمت ضـــد المنظمة بقيمة ١٨٣,٤ مليون دولار جرت تســـويتها لقاء مبلغ قدره ١١,٣ مليون دولار، طلب وفد إيضـــاحا للكيفية التي اتُبعت في تحقيق هذا التخفيض الكبير، وأبدى رغبته في الاطلاع على ماهية أنواع المطالبة التي تم تقديمها والتدابير المقرر اتخاذها للتقليل من هذه المطالبات في المستقبل.

١٢ - وفيما يتعلق بالارتفاع نســـبياً في عدد النواتج التي أُضـــيفت بمبادرة من الأمانة العامة تلبيةً لاحتياجات المنطقة في إطار الباب ٢٢، التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في غربي آسـيا، مقارنةً بالنواتج التي أُضـيفت من خلال قرارات تشـريعية، أُعرب عن رأي مفاده أن هذه الإضـافات يمكن أن تُعزى إلى سوء التخطيط.

١٣ - وفيما يتعلق بالباب ٢٤، حقوق الإنسـان، لاحظ وفد أن مسـألة التمثيل الجغرافي في مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان ما زالت مســـألة حادة، حيث أشـــار إلى أن الموظفين من الرتبتين مد-٢ ومد-١ هم في الغالب من بلدان غربية. وأشـار وفد إلى أن برنامج العمل في إطار هذا الباب اضـطُلع به على نحو يتماشـــى بالكامل مع الخطة البرنامجية التي اعتمدتها اللجنة، وأعرب عن الأمل في أن يكون برنامج حقوق الإنسان في المستقبل موضوع مناقشة حقيقية ومجدية.

١٤ - وفيما يتعلق بالباب ٢٥، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، الذي يشمل مفوضـــية الأمم لشـــؤون اللاجئين، اعترضـــت بعض الوفود على الإشـــارة في التقرير إلى عبارات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسـي ومغايري الهوية الجنسـانية وحاملي صـفات الجنسـين، مشـددةً على أنه

لا يوجد توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وأُعرب عن قلق بالغ إزاء الاضطلاع بأنشطة غير توافقية واستخدام مصطلحات غير توافقية في التقارير التي تُقدَّم إلى اللجنة، لأن ثمة مصطلحات تحظى باتفاق أوسع نطاقا لوصف الأشخاص الذين يوجدون في حالات ضعف. وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لاستخدام هذه المصطلحات، مُشيرةً إلى أنها مصطلحات شائعة الاستخدام ولا تستدعي موافقة الهيئات الحكومية الدولية عليها. وعن استخدام هذه المصطلحات في التقرير، في علاقتها ببرنامج تعلم وُضع في عام ٢٠١٧، بشأن حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، رأى وفد أن هذا الاستخدام مناسب تماماً لأنه تعبير عن واقع بشأن برنامج تديره المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وأشار وفد آخر إلى أن اللجنة سبق أن تطرّقت إلى هذه المسألة بتفصيل قبل سنتين، ملاحظاً أن أنشطة المفوضية في هذا الصدد اتضح، في أعقاب هذه المناقشة، وتمشياً مع قرارات مجلس حقوق الإنسان مثل القرارات ١٩/١٧ و ٣٢/٢٧ و ٢/٣٢، أنها تتماشى تماما مع الولاية المنوطة بها.

١٥ - وفي معرض الإشارة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما زالت عموما تضطلع بمهامها بنجاح وفعالية، ولا سيما في مجال مساعدة الدول وتعزيز دورها في معالجة مشاكل اللاجئين، رأى وفد أن المفوضية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اضطلعتا بأنشطة تتعارض مع الولاية المنوطة بهما، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولاحظ الوفد أن بعض أولوياتهما الاستراتيجية شملت التركيز على مواضيع الفساد والبيئة والتكنولوجيا الرقمية، بينما أغفلت التعاون التكنولوجي، ومكافحة العنصرية، وكراهية الأجانب، وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان.

١٦ - وأُعرب أيضا عن التقدير للجهود المبذولة في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، من حيث توفير الدعم الإداري وموارد أخرى لموقع الإغاثة ReliefWeb وفي مجال تعزيز المبادئ التي يسترشد بها تقديم المساعدة الإنسانية، إضافةً إلى المرافق اللازمة لتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأشار وفد إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما زال يؤدي بفعالية مهامه في مجال التعامل مع المسائل المتعلقة باللاجئين. وفي معرض الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ١٣٣/٧٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٧ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، أبدى وفد شواغل بشأن احتواء التقرير على معلومات عن تنفيذ خطة العمل من أجل الإنسانية (الفقرتان ٤٩ و ٨٢٢)، مشدداً على أن الدول الأعضاء لم تزوّد المكتب بولاية تنفيذ الخطة، ولا بالإبلاغ عن أي إجراءات متابعة في هذا الصدد.

١٧ - وألقى وفد الضوء على الانتهاء من إعداد التقرير المالي والبيانات المالية المراجَعة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ (الفقرة ٥٥) ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ باستخدام نظام أوموجا، مُعتبراً ذلك أحد الإنجازات الأساسية التي تحققت خلال فترة السنتين، وشجع الأمانة العامة على مواصلتها جهودها المبذولة في هذا الصدد من أجل تحقيق طريقة أكثر شفافية في إدارة عملها. وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقرير التي تفيد بأن المكتب اضطلع، في إطار الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، بأكثر من ٦٠ في المائة من جميع العمليات التي تجري في نظام أوموجا، تساءل وفد عن الجهة التي أُسندت إليها المسؤولية عن نسبة ٤٠ المتبقية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨ - **أوصـــت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧** (A/73/77).

١٩ - **وأكدت اللجنة في اسـتنتاجاتها وتوصـياتها أهمية أن تتخذ الأمانة العامة من تقارير الأداء أداةً للإدارة في عملية تخطيط البرامج، تمشياً مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراض منتظم لأداء البرامج.**

٢٠ - **وأعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات المقدمة في تقرير أداء البرامج، تمشـــيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وشددت على أهمية الاستمرار في تقديم هذه المعلومات في المستقبل.**

٢١ - **وأوصـــت اللجنة بأن تحث الجمعية العامة الأمينَ العام على ضـــمان تقديم التقارير في مواعيدها المقررة، تمشياً مع الأنظمة والقواعد ذات الصلة.**